المحاضرة الرابعة عشرة

ثانيا: تطبيقات النظم الغربية المعاصرة

بالبحث عن بعض و أهم تجارب التطبيقات الدولية المعاصرة التي حاولت تجسيد مبدأ التسيير التشاركي يمكن الإشارة بإيجاز إلى تجربة الميزانية التشاركية في البرازيل **(أ)** و تجربة مؤسسة Fondation Bertelsmann بألمانيا **(ب).**

أ- التجربة البرازيلية "الميزانية التشاركية":

يقصد بالميزانية التشاركية و هو إمكانية اتخاذ القرار من طرف المواطن في كيفيات صرف الميزانية في نطاق المشاركة، و بهذه الصورة يمكن اعتبارها الوجه الأمثل و المعبر الحقيقي على ممارسة الديمقراطية المباشرة، من خلال مشاركة الساكنة المحلية في تقرير مصير الأموال المقررة لهم وفقا لاحتياجاتهم و طموحاتهم، و ما على المجالس المحلية المنتخبة إلا السهر على حسن تنفيذ ما يقرره هؤلاء.

رغم البعد السياسي الذي أحيط بعملية تجريب تطبيق الميزانية التشاركية، إلا أنه بدأت في الانفصال عنه و أضحت نظاما ماليا صرفا و منهجا في تسيير المالية العمومية، و تعد تاريخيا مقاطعة بورتو آليغري أول محافظة في العالم طبق هذه التجربة عام 1989، حيث كانت اول تجربة بإحدى مدنها الصغرى Grvalat التي تضم 30 ألف ساكن.

حيث يتم إنشاء لجنة للميزانية منبثقة عن القاعدة الشعبية مباشرة، من خلال تمثيلية ممثلي الأحياء المنتخبون في الأحياء التي يمثلونها، و تعمل تلك اللجنة على تنظيم نقاشات بمشاركة المجلس البلدي لاسيما رئيسه بخصوص الميزانية بغرض تحديد الأولويات التي يرونها ضرورية في قسم الميزانية التشاركية، مع ضرورة مشاركة ممثلي الأحياء مع كل سكان الأحياء في تجمعات صغرى و تتويجها بتقارير يتضمن ما تم التوصل إليه، و في ختام الدورة السنوية يعتمد رئيس المجلس البلدي تلك القرارات الناتجة عن تجمعات الأحياء بإدراجها ضمن الميزانية و يسهر على تنفيذها، و هي مسائل من شأنها أن تعمق أكثر مبادئ المساءلة و الشفافية و تقوي علاقات الثقة بين المواطنين و السلطة المحلية و تعززها.

وقد تبنت هذه التجربة الفريدة من نوعها مدينة أخرى Recifie مباشرة إثر أول انتخابات محلية عام 1986، وقد تم إصدار قانون عضوي كأول تشريع محلي عام 1989 يحفز على التسيير المحلي التشاركي و يتضمن مجموعة من التدابير المؤسساتية لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، حيث ترتب عليه حضور قوي للحركات الجمعوية لاسيما على صعيد التخطيط المحلي، كما أرسى مخططا لكيفيات مشاركة المواطنين عن طريق آليات و هي: مجالس المواطنين، الندوات، مجالس و غرف قطاعية،

اجتماعات دورية عمومية، و قد كرس هذا التشريع العديد من المبادئ ذات الصلة بآلية التسيير التشاركي المحلي أهمها: مبدأ الشفافية في المرافق العمومية، مبدأ الحق في المعلومة، مبدأ تحديث الخدمة في المرافق البيئية، التعليمية، الثقافية، الضمان الاجتماعي، الصحية و السياحة.

و في خطوة لاحقة تم اعتماد برنامج Mairie dans les quartiers في ستة (6) مناطق من المدينة و يعد هذا البرنامج كمعبر ا لولوج المواطن إلى عمق الحياة ا المحلية و لتدعيم أكثر سياسة التسيير التشاركي المحلي و ترقيته من خلال دورات محلية تضم رئيس المجلس المحلي و المواطنين مباشرة لمناقشة عددا من المسائل و من أهمها: تحديد أولويات البلدية و الاستثمارات فيها، تقييم الخدمات العمومية المقدمة من البلدية تخطيط و إعداد ميزانية البلدية، متابعة حسن استغلال الموارد المحلية المتاحة.

ب-التجربة الألمانية "مؤسسة Fondation Bertelsmann"

تتلخص هذه التجربة في أنه عام 1993 تم تخصيص جائزة للفعالية و الديمقراطية في الإدارة المحلية من طرف مؤسسة علمية بحثية مختصة تدعى: **"مؤسسة Fondation Bertelsmann"** لفائدة كل سلطة محلية تكون لها القدرة على الابتكار و التطوير و المنافسة و الجودة في تقديم الخدمات العمومية،حيث تم تكليف علماء و باحثين متخصصين

في الإدارة المحلية و التنمية الإدارية بإجراء تحقيق لغرض اختيار عشرة (10) مدن من بين تسعة (9) دول متنافسة، و قد تم اعتماد سبعة (7) معايير يتم على أساسها اختيار أفضل التجارب و هي:

-الأداء و سير العمل في ظل رقابة ديمقراطية – التوجه نحو المواطن – التعاون بين السياسيين و الإدارة – الإدارة اللامركزية – الرقابة و رفع التقارير – توفر نمط إداري تعاوني لدى السلطة المحلية و نظام مسار وظيفي يركز على الآداء – القدرة على الابتكار و التطوير في ظل المنافسة.

تم اختيار المدن التي ستتنافس على الجائزة كمدن نموذجية توجد على قمة الحداثة في دولها على صعيد الإدارة المحلية، حيث توجت بالجائزة مدينة أمريكية Phoeneix بمقاطعة أريزونا و مدينة Christ church السويسرية؛ و بعد عامين من تسليم الجوائز تأسس بمدينة برلين مشروع بحث تضمن تجربة المدن المرشحة للجائزة؛ بهدف تبيان الإصلاحات التي جاءت بها المدن و الآثار المترتبة عنها للإستفادة منها في عصرنة الإدارة المحلية الألمانية؛ حيث انتهى البحث إلى إصدار تقريرين سنتي 1997 و 1998 الذي خلص إلى أنه رغم الخلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أن القاسم المشترك بينهما هو اتحادها في منهج معالجة القضايا المحلية، و عليه ادركت المدن محل البحث قيمة إشراك المواطن في تحديد السياسات و تقديم الخدمات؛ لذلك ظهرت الحاجة إلى تصحيح المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية التمثيلية بالتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارة المحلية و الانتقال إلى مفهوم حديث و التسيير التشاركي.

لذلك تظهر قيمة و أهمية الاسترشاد بالبحث العلمي و تفعيله؛ حيث تبين لنا تلك الدراسة قيمة التعاون الذي يجب أن يقوم بين البحث العلمي و المؤسسات المرتبطة به في كل المجالات السياسية، الاجتماعية الاقتصادية، الإدارية، و القانونية لتحقيق و تجسيد مفهوم التنمية الشاملة.